المصدر: الخبر 22-10-2009

قال إن 13 سؤالا محل تفاوض بين الجزائر وبعض الدول للانضمام إلى منظمة التجارة

جعبوب: الجزائر افتكت قبولا أوروبيا لنظام سعر الغاز

استطاعت الجزائر، حسب ما كشفه، أمس، وزير التجارة، السيد الهاشمي جعبوب، افتكاك موافقة أوروبية لنظام الأسعار المعتمد من قبل الجزائر في السوق الدولية بعد أن كان محل خلاف بين الجانبين. وطالب الأوروبيون بضرورة فرض سعر موحد داخليا وخارجيا وتفادي ازدواجية الأسعار.

أكد الوزير في حصة تحولات للقناة الإذاعية الأولى، بأن دول الاتحاد الأوروبي قد اقتنعت بالشروحات التي قدمها الطرف الجزائري عند عرضه للمرسوم المحدد لكيفيات تحديد سعر الغاز في الجزائر. وحسب جعبوب فإن سعر البيع الحالي المعتمد من طرف الجزائر يغطي الكلفة مع فائض معقول في الأرباح على المستوى الدولي، ما يعكس الأسعار الحقيقية له.

من جهة أخرى، قال الوزير بأن هناك 13 سؤالا تبقى محل تفاوض بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول الاتفاقية الاقتصادية للتبادل الحر، مشيرا إلى أن الجزائر يمكن أن تتفق فيها مع هذه الدول كما يمكن لها أن تختلف معها في ذلك.

في نفس السياق، صرح السيد الهاشمي جعبوب بأنه سيتم، خلال الأسابيع المقبلة، اجتماع لجنة حكومية برئاسة الوزير الأول للبحث في الأسئلة التي تلقتها الجزائر في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، منها ما هو متعلق بالإجراءات الجديدة المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
على صعيد آخر، توعد وزير التجارة، مستوردي قطاع غيار السيارات المغشوشة، والتي تمثل خطرا على حياة المواطنين، مشيرا إلى أن هناك إجراءات صارمة ستدخل حيز التطبيق انطلاقا من الأسبوع المقبل، لم يكشف عن تفاصيلها. كما أعلن الوزير بأن قضية سعر الغاز التي كانت مطروحة بحدة في المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي قد وجدت حلا بعد قبول واقتناع الاتحاد الأوروبي.

وأكد الوزير بأن الإجراءات الجديدة ستسمح من الآن فصاعدا بمراقبة كل منتوج على حدى للتأكد من مطابقته لمعايير الجودة، مشيرا إلى أنه تم منذ ستة أشهر الانطلاق في إنجاز المخبر الوطني للتجارب لمراقبة كل ما يستورد خاصة من الآليات والمعدات.

من جهة أخرى، أعلن السيد الهاشمي جعبوب بأنه سيعاد النظر في المرسوم المتعلق بالأجانب الممارسين للنشاط التجاري بالجزائر، مشيرا إلى أن هناك بعض التجاوزات المسجلة في هذا الإطار، إذا تم الأخذ بعين الاعتبار المعاملة بالمثل.

في نفس السياق، قال الوزير بأن الجزائر ترفض السماح بالتجارة في الجزائر للأجانب غير المقيمين بها، مشيرا إلى أنها من بين القضايا التي يتم حاليا مناقشتها على مستوى المنظمة العالمية للتجارة.